بن ابي طالب وسائر الصحابة رضي الله عنهم وانما امر بجمعه النبي صلى الله عليه وسلم في مصحف واحد لما كان يتوقع من زيادة ونسخ بعض المتلو ولم يزل ذلك التوقع الى وفاته صلى الله عليه وسلم فلما امن ابو بكر رضي الله عنه وسائر الصحابة ذلك التوقع واقتضت المصلحة جمعه فعله رضي الله عنهم واختلف في عدد المصاحف التي بعث بها عثمان فقال الامام ابو عمرو الداني اكثر العلماء على ان عثمان رضي الله عنه كتب اربع نسخ فبعث الى البصرة واحدا ومنهم والى الكوفة اخرى والى الشام اخرى والحبس عنده اخرى وقال ابو حاتم السجستاني كتب عثمان سبعة مصاحف بعث واحدا الى مكة واخرى الى الشام واخرى الى اليمن واخرى الى البحرين واخرى الى البصرة واخرى الى الكوفة وحبس بالمدينة واحدا فهذا المختصر ما يتعلق باول جمع المصحف وفيه احاديث كثيرة في الصحيح ذكرها ابو جعفر النحاس وغيره فصل اتفق العلماء على استحباب كتابة المصحف وتحسين كتابتها وتبيينها وايضاحها وتحقيق الخط دون مشقة وتعليقه قال العلماء ويستحب نقط المصحف وشكله فانه صيانة من اللحن فيه وتصحيفه واما كراهية النخعي والشعبي النقط فانما كرهاه في ذلك الزمان خوفا من التغيير فيه وقد امن ذلك اليوم فلا يمتنع من ذلك لكونه محدثا فانه من المحدثات فلم يمنع منه كنظائره مثل تصنيف العلم وبنا والمدارس والرباطات وغير ذلك والله اعلم فصل لما تجوز كتابة القرآن بشيء نجس ويكره كتابته على الجدران عندنا وفيه مذهب مطاء الذي ذكرناه

عثمان

وقد

٥٦

وقد قدمنا انه اذا كتب على الحائط طاهرة فلا بأس بالكلها واذا كتب على خشبة كره احراقها وفي المصحف الثالث لغات ضم الميم وكسرها وفتحها فالضم والكسر مشهورتان والفتح فصل اجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف واحترامه قال اصحابنا وغيرهم ولو القاه مسلم في القاذورات والعياذ بالله صار المسلم كافرا قال ويحرم توسده بل لو توسد احاديث العلم حرام ويستحب ان يقوم للمصحف اذا قدم عليه كما ان القيام مستحب للفضلاء من العلماء والاخيار فالمصحف اولى وقد قررت دلائل استحباب القيام في الحج والله اعلم جمعت فيه وروينا في مسند الدارمي باسناد صحيح عن ابن ابي مليكة ان عكرمة بن ابي جهل رضي الله عنه كان يضع المصحف على وجهه ويقول هذا كتاب ربي فصل تحرم المسافرة بالمصحف الى ارض العدو اذا خيف وقوعه في ايديهم لحديث المشهور في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو ويحرم بيع المصحف من الذمي وقال ابو حنيفة في صحة البيع قولان للشافعي احدهما البيع والثاني يصح ويؤمر في الحال باخراجه من ملكه عنه ويمنع المجنون والصبي الذي لا يميز من حمل المصحف مخافة عليه من انتهاك حرمته وهذا النهي واجب على الولي وغيره ممن يراه يتعرض لحمله فصل يحرم على المحدث مس المصحف وحمله سواء حمله بعلاقة او غيرها سواء مس نفس المكتوب او الحواشي او الجلد ويحرم مس الخريطة والعلاقة والصندوق اذا كان فيها المصحف هذا هو المذهب الصحيح المختار وقيل لا تحرم هذه الثلاثة وهو ضعيف ولو كتب القرآن في لوح ونحوه حكم المصحف

مس م
مس